

الإتحاد الأوروبي كـ"قوة معيارية" في المتوسط: نقل المعايير في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" بين الديناميكيات المعيارية والمصالح الإستراتيجية

أ. آمال حجيج

باحثة بقسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، الجزائر

ملخص :

تتم هذه الدراسة بفحص عملية نقل معايير الإتحاد الأوروبي في مجال "العدالة والشؤون الداخلية" في المتوسط، حيث تحتوي اتفاقيات التعاون والشراكة المبرمة بين الإتحاد وشركائه المتوسطيين من البلدان الثالثة على مادة أو باب خاص بقضايا "العدالة والشؤون الداخلية" بحث شركاء الإتحاد على التعاون في مجال التهديدات ذات الطبيعة عبر القومية مثل الإرهاب، الهجرة غير الشرعية، تهريب المخدرات، تبييض الأموال، الجريمة المنظمة... الخ. وهو التطور الذي يبين سعي الإتحاد، بالتعاون مع شركائه، إلى تصدير 'مكسبه الجماعي' ونقل معاييرهم إلى الجيران الجنوبيين. تنتقل الدراسة لتبين أن فكرة الإتحاد الأوروبي كقوة معيارية مرتبطة بالدرجة الأولى بسياسة الحوار الأوروبية ويرسم خطط العمل الخاصة بالتعاون مع الجيران المتوسطيين في مجال "العدالة والشؤون الداخلية"، حيث تحدد خطط العمل هذه الأهداف والآليات المخصصة لمثل هذا التعاون. في النهاية، وانطلاقاً من القسمين السابقين للدراسة، تحاول هذه الأخيرة إثارة بعض القضايا الأساسية المتعلقة بدمج قضايا "العدالة والشؤون الداخلية" ضمن النشاط الخارجي للإتحاد، مما يوضح مدى تحرك هذا الأخير كفاعل عالمي. إلا أن الإشكالات المطروح في مثل هكذا تعاون يخصص أشكال البرامج التدريبية وكذلك التعاون بين الوكالات الاستخباراتية ووكالات تطبيق القانون، يمكن في التعارض بين الديناميكيات المعيارية الأوروبية والمصالح الإستراتيجية، مما يشكل تحدياً كبيراً يواجه الإتحاد الأوروبي كـ"قوة معيارية".

Abstract

This study starts with a case-study on the Mediterranean where the phenomenon of JHA externalization will be highlighted. Partnerships and cooperation agreements with third Mediterranean countries contain a clause or a chapter on JHA issues that solicit EU's partners to cooperate in the field of transnational threats such as terrorism, Irregular Immigration, drug trafficking, money laundering, etc. An evolution that demonstrates that through its partnerships, the EU is willing to export its 'acquis communautaire' and norms to the Mediterranean neighbours (part 1). It will then be argued that the EU should explicitly engage with the question of actorness in the ENP by drawing up an Action-Oriented Paper (AOP) on JHA cooperation with the ENP countries, which enumerates both the objectives and the policy instruments available in this area (part 2). Finally, drawing from the two previous sections, this study will attempt to raise some fundamental issues about the integration of JHA issues in EU's external action and address the question of its added value for the EU as an international actor. The problem in asking for such a cooperation, under the form of training programs, and cooperation between intelligence services and law enforcement agencies is the contradiction between the normative dynamics and the strategic interests, which challenges the EU's normative power (part 3).

مقدمة:

باشرت واشنطن مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، حملة لإقناع نفسها المواطنين الأمريكيين وبقية العالم، أن "الحرب العالمية على الإرهاب" ستكون "حرباً طويلة"، ولقد قارن "باري بوزان" *Barry Buzan* هذه الحرب بالحرب الباردة، فهو يجادل أنه مع نهاية هذه الأخيرة، برزت ظاهرة الإرهاب الدولي، كتوع جديد من التهديدات العالمية، فقد تم تأطير "الحرب على الإرهاب" من قبل الإدارة الأمريكية في أعقاب "الثلاثاء الأسود"، وفق منطق "الأمننة الكلية"، فأعلان "جورج بوش الابن" *George W. Bush Jr.* للعالم أنه "من لم يكن معنا فهو ضدنا"، قد خلق جواً شبيهاً بالحرب الباردة، أين وجد كل طرف نفسه، بطريقة ما، يختار جهة معينة.

إن إستعمال الخطاب الأمريكي لمفهوم "الحرب الطويلة"، بمعنى أن الحرب على الإرهاب ستدوم لأمد طويل، دون تحديد مدة زمنية لذلك، منح واشنطن فكرة مهيمنة وموحدة، التي ستسمح لها بإعادة التأكيد وشرعة زعامتها للأمن الدولي، وهي فكرة راودت الولايات المتحدة منذ التسعينيات، فبعد نهاية الحرب الباردة، بدت واشنطن وكأنها تعاني من "عجز تهديدي"، وقد كانت هناك العديد من المحاولات لإيجاد بديل عن الإتحاد السوفيتي، كعدو تركز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، فكانت اليابان أولاً، ثم الصين، ثم الدول المارقة مثل إيران... غير أن هذه التهديدات لم ترقى إلى مستوى الحرب الباردة.

لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001 الإرهابية، التي مثلت حلاً طويلاً للأمد للعجز التهديدي الذي عانت منه واشنطن، فإذا ما تم بناء هذه الفكرة والتأكيد على كونها "المعركة العالمية الكبرى الجديدة"، فإن ذلك سيؤدي إلى تعزيز شرعية الأحادية الأمريكية والحفاظ عليها، الأمر الذي صرحت به الولايات المتحدة في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لعام 2002.

فهل ستدوم الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب، بشكل يؤدي إلى شرعة الأحادية الأمريكية والتحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية؟

أولاً: نظرية الأمننة: الأمن كـممارسة خطابية

1) مفهوم الأمن بعد الحرب الباردة:

شكل الأمن على مرّ التاريخ، الهاجس الأكبر لرجال الدولة وصناع السياسة، الذين إعتبروا ضمان البقاء والإستمرارية، أعلى أولويات السياسة الداخلية والخارجية على حد سواء، كما يمثل الأمن مشكلة من نوع خاص بالنسبة للدارسين والأكاديميين، كونه صعب على الصياغة الدقيقة، وخلافاً بالأساس¹.

¹ قسوم سليم، الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقات الدولية، مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر-3-2010م، ص7.

فخلال الحرب الباردة، عكف أنصار المنظار العقلاني والواقعيون بدرجة أخص، الذين سيطروا على مجمل عملية التنظير في العلاقات الدولية، على تعريف الأمن تعريفا ضيقا، من منطلق قضايا الأمن العسكري ومحورية أمن الدولة، فإعتبر مفهوم الأمن الوطني، التصور الأمثل للأمن، لتقدمه إجابات تتكيف مع التهديدات الأمنية في عالم ثنائي القطب.

ولقد رسم مؤلف "باري بوزان"² Barry Buzan الموسوم بـ *People, States, and Fear: The National Security Problem in International Relations* لعام 1983، بداية التغير الرئيسي في النقاش الأكاديمي، حول مفهوم الأمن ومستوياته، محاولا طرح إطار أكثر إتساعا لمفهوم الأمن، يتجاوز الطرح التقليدي الواقعي، الذي إحتزل الأمن كإشتقاق للقوة، لذلك جادل "بوزان" Buzan بأن مفهوم الأمن قد أُسس بمفهوم ضيق جدا، في حين أن فترة ما بعد الحرب الباردة قد جعلت المفهوم يبدو أكثر تعقيدا³.

من هذا المنطلق، مثلت نهاية الحرب الباردة نقطة تحوّل فارقة في عملية التنظير في الدراسات الأمنية، وعليه، فقد شهدت البيئة الأمنية في هذه الفترة، بروز منظومة مفاهيمية مغايرة للتي كانت سائدة من قبل، فقد كان للدراسات الأمنية رؤية جديدة لماهية الأمن ووحداته المرجعية، تختلف عن تلك التي دارت حياها النقاشات التقليدية، فقد وضع "بوزان" Buzan ومدرسة كوبنهاغن⁴ إطارا تحليليا جديدا، إرتكز على ثلاث مستويات للتحليل (الفرد، الدولة، النظام السياسي)، مع توسيع قطاعات الأمن لتشمل كلا من (الإقتصاد، السياسة، المجتمع، البيئة، بالإضافة إلى القطاع العسكري)، فضلا عن البعد الإقليمي للأمن، الذي من خلاله يتم تصنيف الدول إلى مجتمعات أمن إقليمية.

لقد مثلت أبحاث مدرسة كوبنهاغن المتعلقة بالأمن، واحدة من أهم التطورات في الدراسات الأمنية المعاصرة، فبالإضافة إلى المفهوم الموسع للأمن الذي صاغه "بوزان" Buzan ونظريته عن "مجتمعات الأمن الإقليمية"، فقد تعزز برنامج البحث داخل هذا الإتجاه بموضوعين، صنعا الكثير من الجدل في الأوساط الأكاديمية، خصوصا النقدية منها، ويتعلق الأمر بكل من مفهوم "الأمن المجتمعي" و"نظرية الأمننة" لمؤسسها "أولي وايفر" Ole Waever⁵.

² هو عالم سياسة بريطاني، يعتبر واحد من كبار المنظرين للأمن في فترة ما بعد الحرب الباردة، بفضل إسهاماته في ميدان الدراسات الأمنية والعلاقات الدولية على حد سواء، وهو مؤسس وأحد أهم أقطاب مدرسة كوبنهاغن.

³ قسوم سليم، نفس المرجع السابق، ص، 106، 107.

⁴ تعود نشأة مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية إلى صدور مؤلف Barry Buzan لعام 1983م، وكان أول من أطلق عليها هذه التسمية Bill McSweeney سنة 1996م، في إشارة إلى الإسهامات النظرية لكل من Buzan و waever وآخرون، وهي تهتم بالجانب الإجتماعي للأمن، من خلال 3 أفكار رئيسية وهي القطاعات الأمنية، مجتمعات الأمن الإقليمية، والأمننة.

⁵ أستاذ العلاقات الدولية في قسم العلوم السياسية لجامعة كوبنهاغن، وأحد أقطاب مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية، وصاحب نظرية الأمننة.

حيث يرى "وايفر" *Waever* أنه مع نهاية القطبية الثنائية وبروز ظواهر كالعولمة، البناء الأوربي، توسع التمرکز حول القوميات في أوروبا الشرقية، فإن المجتمع هو المعني بالتهديد أكثر من الدولة، فقد إنشغل الأفراد وارتبط خوفهم بمواضيع كالهجرة، الغزو، ضياع القيم الثقافية، وفقدان نمط الحياة... الخ، وعليه فهو يعتقد أن مفهوم الأمن المجتمعي هو المفهوم النظري الأكثر إنسجاما وتوافقا لتحليل هذه الرهانات الجديدة، فالبعد المجتمعي الذي رمز إلى واحد من قطاعات الدولة في تصور "بوزان" *Buzan*، إعتبر موضوعا ومرجعية أمنية في تحليلات "وايفر" *Waever*⁶.

وبالتالي، تتمثل النقطة المهمة في إعادة بناء الدراسات الأمنية في التفرقة بين الدولة والمجتمع، فالدراسات الأمنية تحتاج إلى فهم ثنائي للأمن، يمزج بين أمن الدولة، والذي يدور حول السيادة، والأمن المجتمعي المتعلق بالهوية⁷، فالبقاء بالنسبة لأي دولة يُختصر في حمايتها لسيادتها، في حين يكمن بقاء المجتمع في حماية هويته بالأساس، وباختصار فإن هذه الثنائية الوايفرية، تهيكّل التهديدات حول قطبين أمنيين مستقلين: دولاتي/سيادي في مقابل مجتمعي/هوياتي⁸. تبعا لذلك، تتناول الإنشغالات الأمنية المعاصرة، حماية الهوية والدفاع عن الثقافة، مما يجعل من مسائل الهوية والثقافة رهانات أمنية وقضية بقاء، في مواجهة الأخطار والتهديدات المحيطة بها.

أما نظرية الأمننة *Securitization theory* التي أسسها "وايفر" *Weaver* من خلال مقالته الصادرة بتاريخ 1995، فهي تعتبر من أهم النظريات في مجال الدراسات الأمنية، ويتمثل جوهرها في إعتبرها الأمن كفاعل خطابي *Speech Act*، فبمجرد وسم شيء ما بأنه مسألة أمنية، يجعله كذلك، وقد أشار "وايفر" *Waever* إلى ذلك بقوله: "يصبح شيء ما مشكلة أمنية، متى أعلنت النخب أنه كذلك"⁹.

وبوضوح أكثر، تشير فكرة الأمننة إلى البناء الإستطرادي للتهديد، كما يمكن أن تُعرف على أنها المسار الذي يمكن من خلاله لفاعل ما أن يعلن مسألة محددة أو فاعل آخر، على أنه يشكل تهديدا فعليا لوحدة مرجعية معينة¹⁰. وبالتالي تصبح قضية ما رهانا أمنيا، فقط متى تم تأطيرها عبر خطاب أمني، على أنها تشكل تهديدا وجوديا، يتطلب إجراءات مستعجلة، وتبرر الأعمال الخارجة عن الحدود العادية للإجراءات السياسية¹¹، فهي

⁶ Bill McSweeney, **Security, Identity and Interests :A sociology of International Relations**, (UK :Cambridge University Press),2004,p.63.

⁷ Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening the Agenda of Security Studies :Politics and Methods", **Mershon International Studies Review** 2,(october :1996),p.243.

⁸ Giovanni Arcudi, "La Sécurité entre permanence et changement", **Institut Universitaire de Hautes Etudes Internationales**, Genève,p.3.

⁹ Ole Waever, "Securitization and Desecuritization", In Ronnie D. Lipshutz(ed.), **On Security**, New York :Colombia University Press,1998,p.6.

¹⁰ Matt McDonald, "Constructivism", In Paul D. Williams(ed.), **Security Studies :An Introduction**, New York :Routledge,2008,p.69.

¹¹ مثلا قبل مواطنو الولايات المتحدة في إطار The patriotic act بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، تقييد بعض حرياتهم المدنية، بإسم ما أطلق عليه "الخير الأكبر"، وهو سلامة الأراضي الأمريكية.

الانتقال من مستوى المناقشة العادية الروتينية، إلى وضع ومنزلة خاصة، يصبح فيها لفاعل معين، الشرعية المطلقة في استخدام سلطات فوق العادة في مواجهة التهديد¹².

ويرى أنصار هذه النظرية، أن الأمانة الناجحة تتضمن شرطين أساسيين هما: الخطاب وقبوله الواسع لدى الجمهور، فتصبح قضية ما مسألة أمنية، متى أُمننت من طرف فاعل ما (حكومة، برلمان، أو أي سلطة سياسية أخرى، وحتى قادة الرأي وكبار البيروقراطيين، طالما لهم القدرة لممارسة هذا النوع من العمل) عبر الخطاب، وكان له القبول الواسع لدى الجمهور، ويرتبط هذا القبول بوجود توليفة من الشروط المساعدة والسياقات الخاصة، التي تتضمن شكل فعل الخطاب، موقع ومنزلة الفاعل المؤمن *Securitizing actor*، والظروف التاريخية المرتبطة بهذا التهديد، بالإضافة إلى شرط آخر، وهو تحديد التهديدات الفعلية والعمل المستعجل، أي الإجراءات الإستثنائية التي يجب أن تُتخذ، فتقدم مسألة على أنها تهديد فعلي، يعني القول، كما ورد في الكتاب المشترك لكل من "بوزان، وايفر، و دي وايلد" *Buzan, Waever, and De Wilde*: "إذا لم نعالج هذه المشكلة، فكل شيء آخر سيكون غير ذي معنى، لأننا لن نكون موجودين، أو لن نكون أحراراً للتعامل معها بطريقتنا الخاصة، وتسمى هذه الخطوة نحو الأمانة الناجحة، بالتحرك نحو الأمانة *"Securitizing move"*¹³.

ويُعد الإستفهام حول القضايا التي تُمثل مسألة بقاء، على طبيعة الفاعل الطارح للقضية، بالإضافة إلى فهمه الخاص لما يُعتبر تهديداً وجودياً، وبهذا المعنى، يكون لمدرسة كوبنهاغن، قراءة بنائية للحركات الأمنية، وعليه "فالأمانة هي بناء إجتماعي و ذاتاني"¹⁴.

وقد جادل "وايفر" *Waever* بأنه لا يمكن إعتبار الأمن كشيء أو حالة سابقة في وجودها عن الخطاب، كما بيّن أنه ممارسة ذاتية المرجعية، بمعنى أن شرط وجوده قد أُسس بفعل الخطاب ذاته، وليس بتهديد مفروض مهما كان نوعه، ومن بين أفعال الخطاب، فقد إهتم "وايفر" *Waever* بالأساس بمفهوم "الأداء"، والذي يشير إلى أن الألفاظ التعبيرية مثل: (قال/أعلن/وعد/دعى/حكم)، هي من الأشكال التعبيرية المكوّنة للفعل، كما يجب إعتبار أفعال الخطاب، بحسب مدرسة كوبنهاغن، على أنها أدوات تُستخدم من طرف الفواعل لتحقيق أهدافهم، وبهذا المعنى، فقد جادل "بوزان" *Buzan* بأن المعاني ترتبط سببياً بالطريقة التي إستُخدمت بها اللغة، "فالمنعنى لا يرتبط بما يفكر ويدرك الناس أنه معنى المصطلح، ولكن في كيف يستخدمونه ضمناً بشكل من الأشكال دون غيره"¹⁵.

¹² Helena Carrapiço, "Chasing Mariages ?Reflections on Concepts of Security Through the Study of The Securitisation of Organised Crime", **International Studies Association**, San Francisco, (March :2008),p.22

¹³ Rita Taurek, "Securitization Theory and Securitization Studies", **Journal of International Relations and Development** 9(2006),p.3.

¹⁴ Ibid.,p.23.

¹⁵ Helena Carrapiço,Op.Cit.,p.25.

وعليه، يرى "وايفر" *Waever* أن لفظ "الأمن" ضمن مسار الأمانة، ليس مهمًا كإشارة للدلالة على شيء محسوس وموجود مسبقًا، وإنما هو تعبيره المشكّل للفعل، فهذا التعبير هو المنتج والمحوّل لطبيعة المسائل، ونقلها من المستوى العادي الروتيني، إلى مصاف الرهانات الأمنية التي تندرج ضمن السياسات العليا، والتي تستدعي تدخلات إستراتيجية وضرورية، فتصبح مشكلة ما مسألة أمنية، إذا دأب رجال الدولة وصانعو السياسات العليا، على القول أنّها كذلك.

2) المفاهيم الأساس لنظرية الأمانة:

تعتبر نظرية الأمانة التي تتميز بها مدرسة كوبنهاغن، من أهم النظريات في مجال الدراسات الأمنية المعاصرة، وفي نفس الوقت أكثرها إنتقادًا، حيث يواجه علماء مدرسة كوبنهاغن إنتقادات لتوسيعهم دائرة الأمن، لتشمل مجالات غير عسكرية مثل البيئة، ومما لا شك فيه، فإن الأمن البيئي هو القطاع الأقل أهمية في الدراسات الأمنية، فالتحديات البيئية أقل إستعجالًا ويمكن تداركها من خلال تدابير وقائية بعيدا عن منطلق المواجهة الذي تتميز به الأمانة¹⁶.

وبالتالي، عدلت نهاية الحرب الباردة من الحركيات الأمنية، من خلال إضافة مجالات أمنية غير تقليدية إلى الأجندة الأمنية، فغياب الحدث العسكري خلال التسعينيات، وتراجع النقاش حول القوى العظمى، سلط الضوء وزاد من أهمية المجالات الأمنية البيئية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية¹⁷، وتصدرت قائمة التهديدات، تحديات مثل تغير المناخ والإرهاب والأزمات المالية والمهجورة، في حين فقدت التهديدات العسكرية الفورية هيمنتها، وهكذا تم إستبدال الصراع الأيديولوجي الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، بإهتمامات أخرى مثل تحقيق الفعالية الإقتصادية والإستدامة البيئية.

ولقد أعقب النقاش في مجال الدراسات الأمنية، الدائر في الثمانينيات بين التقليديين *Traditionalists* والموسعين *Wideners*، إنتقادات واسعة للواقعية، الأمر الذي أدى إلى بروز مدارس أمنية جديدة في أوروبا، منها "مدرسة كوبنهاغن للدراسات الأمنية"¹⁸.

إن المقاربة الأمنية الموسعة للمجال الأمني إلى القطاعات العسكرية وغير العسكرية، هي مقارنة تم تطويرها من قبل مدرسة كوبنهاغن منذ 1985، ويعتبر "أولي وايفر" *Ole Waever*، مؤسس نظرية الأمانة التي تتميز بها هذه المدرسة، من خلال مقالته الصادرة عام 1995 تحت عنوان *Securitization and*

¹⁶ Lenka Dojcanova, "Revealing Copenhagen Weaknesses: Applicability of Securitization Theory to Environmental Security", **Uppsala University**, Department of Government, May 2012, p.2.

¹⁷ Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (UK :Cambridge University Press), 2009, p.187.

¹⁸ Ole Waever, "Aberystwyth, Paris, Copenhagen New Schools in Security Theory and the Origins Between Core and Periphery", paper presented at **the ISA Conference**, Montréal, 2004, p.3.

Desecuritization، حيث تؤكد نظرية الأمانة على فعل الخطاب، وعلى السياقات الخاصة التي تمكن من نجاح عملية الأمانة، وتتعامل هذه النظرية مع الأمن كمارسة، كعملية بنائية مجتمعية¹⁹، وذلك من طرف فاعل مؤمّن، فحتى تتم أمانة قضية ما بنجاح، تُقدم القضية على أساس أنها تهديد وجودي يتطلب إتخاذ تدابير طارئة وللجوء إلى إجراءات إستثنائية، تُبرز الأعمال الخارجة عن حدود الإجراءات السياسية العادية²⁰، فضلا عن أنه يتعين على الجمهور تقبّل هذا التهديد الوجودي، فإذا لم يتم التوصل إلى مثل هذا القبول، فإنه لا يمكننا الحديث عن الأمانة، وبناءا على ذلك، تتحقق الأمانة إذا ما توفرت كل من: التهديدات الوجودية، الإجراءات الإستثنائية، وآثار ذلك على العلاقات الداخلية، من خلال إنتهاك وتجاوز قواعد السياسة العادية²¹.

وبالتالي، تركز نظرية الأمانة على عنصر بنيوي يدعى "فعل الخطاب"، فالأمانة في الخطاب الأمني، هي عملية بنائية مجتمعية، يتم في هذه العملية خلق تهديدات من قبل فواعل مؤمّنة، وقد لا تكون هذه التهديدات حقيقية بالضرورة، أي أنها ذات طابع ذاتي، وبما أن الخطاب الأمني يرتبط بالكلام، فإن الفواعل المؤمّنة هي وحدها من يقرر أهمية هذه القضية²².

ومع ذلك، فإن الجهات المؤمّنة لا تحتاج إلى إستخدام مصطلح الأمن أو التهديد، من أجل التوصل إلى أمانة قضية ما، وبالتالي فإن فعل الخطاب يُمثل كلاما ذو مغزى، إلى جانب قوة الأداء، التي تولد أفعالا أو مواقف، وجددير بالذكر، أن مدرسة كوبنهاغن لا تُحقق في "حقيقة التصريح" أي طبيعة الهدف من التهديد الأمني، بل تحقق في "أثر الحقيقة على التصريح"²³، ومن هذا المنطلق، تتمثل المفاهيم المفتاحية لنظرية الأمانة في الآتي :

أ. الموضوع المرجعي *referent object*:

هو الشئ الذي يُنظر إليه على أنه مُهدد في وجوده، والذي له الحق المشروع في البقاء، حيث يتصور علماء مدرسة كوبنهاغن الأمن كمارسة ذاتية المرجع، فالتهديدات تختلف بقدر إختلاف القطاعات، وبالتالي فإن الموضوعات المرجعية تختلف من قطاع إلى آخر، حسب إختلاف التهديدات. وفي حالة موضوعنا هذا، فإن الموضوع المرجعي يتمثل في العالم المتحضر بمبادئه وقيمه.

ب. التهديد الوجودي *existential threat*:

وفقا لمدرسة كوبنهاغن، فإن القضية الوجودية تفرض الأولوية المطلقة بين التحديات الأمنية الأخرى، فهي تتعلق ببقاء الموضوع المرجعي، وينبغي أن يتبع الجانب الوجودي للتهديد منطق "إذا لم نتحرك الآن، فإن الأوان سيقوت في المستقبل". وفي حالة موضوعنا هذا، فإن التهديد الوجودي يتمثل في الإرهاب الدولي.

¹⁹ Lenka Dojcanova, Op.cit., p.7.

²⁰ Barry Buzan, Ole Waever, and Jaap de Wilde, **Security :A new framework for analysis**, (USA :Lynne Rienner Publisher, Boulder, Colorado), 1998, p.24.

²¹ Ibid., p.26.

²² Ibid., p.31.

²³ Trombeta J.M., "Rethinking The Securitization of The Environment, Old Beliefs, New Insight", In Balzacq. T. (ed.), **Securitization Theory, How Security Problems Emerge and Dissolve**, Oxon :Routledge, 2011, p.137.

ج. **الفاعل المؤمن securitizing actor:**

هو الذي يدّعي أن موضوعا مرجعيا مُهدّد في وجوده، من خلال الفعل الخطابي الأمني. وفي حالة موضوعنا هذا، فإن الفاعل المؤمن يتمثل في الإدارة الأمريكية.

د. **الجمهور audience:**

هم أولئك الذين تحاول الأمانة إقناعهم بتقبل الإجراءات الإستثنائية، بسبب الطبيعة الأمنية الخاصة لبعض القضايا.

هـ. **فعل الخطاب speech act:**

يتمثل فعل الخطاب في كيفية فعل الأشياء بالكلمات *How to do things with words* ؟ فبمجرد نطق ووسم شيء بأنه مسألة أمنية، يصبح كذلك.

و. **الأمانة Securitization:**

تعتبر الأمانة أقصى صيغ التسييس *politicization* إنها نتيجة عمل يُحوّل القضية إلى خارج القواعد السياسية المقررة، ويجعل منها حالة طارئة قصوى، ويتمثل هدف مدرسة كوبنهاغن في الحد من الحديث الأمني، ونقل القضايا إلى المجال العام العادي، والتعامل معها بالوسائل العادية، ما سمي بـ *Desecuritization* أي نزع الطابع الأمني.

3) **مفهوم الأمن بعد أحداث 11 سبتمبر 2001:**

من بين الأفكار التي ميزت مدرسة كوبنهاغن، والمستندة على نظرية الأمانة، فكرة "الأمانة الكلية" *Macrosecuritization* التي أطلقها "بوزان" *Buzan* في دراسته لعام 2006 تحت عنوان *The War on Terrorism as The New Macrosecuritization* وتشير هذه الفكرة إلى نفس معنى نظرية الأمانة، ولكنها تُمارس على مدى أكثر إتساعا، مُعتمدة على بناءات علمية للتهديدات والوحدات المرجعية، ويرى "بوزان" *Buzan* أن هناك على الأقل سببين محتملين لهذه الظاهرة، يتمثل الأول في "العولمة"، في حين يرجع الثاني إلى "الإعتقاد بأيدولوجية عالمية"، وتُمثل الحرب الباردة حسبه، المثال التاريخي الأكثر وضوحا لهذا النوع من الأمانة، كما يعتقد أن هذه الظاهرة قادرة على تنظيم حركات الأمن السائدة بين الدول لعدة عقود²⁴.

فمع إختيار الإتحاد السوفييتي وزوال الخطر الشيوعي، ونهاية القطبية الثنائية، تراجعت الأمانة الكلية الناجحة في القطاع العسكري، على الأقل على المستوى العالمي، وبدا وكأن واشنطن تعاني من عجز تحديدي *threat deficit* وكانت هناك سلسلة طويلة من المحاولات لأمانة قضايا مختلفة، وجعلها تهديدا بديلا عن الإتحاد السوفييتي، تركز عليه الولايات المتحدة في سياستها الخارجية والعسكرية، ولقد كانت أطروحة "صامويل

²⁴ Marianne Stone, "Security According to Buzan: A Comprehensive Security Analysis", **Security paper Series1**, (Columbia University: School of International and Public Affairs, (Spring: 2009), pp.8,9.

هنتغتون "Samuel Huntington" في 1993، تحت عنوان "صدام الحضارات"، محاولة واضحة لأمننة الإسلام وشرق آسيا، كمنافسين للقوة الأمريكية وقيمها، وكانت محاولة للإقتراب من الأمننة الكلية²⁵.

حيث شهدت فترة ما بعد الحرب الباردة، أمننت في قطاعات أخرى خارج القطاع العسكري، أحدها كان يخص "حقوق الإنسان" في التسعينيات، الأمر الذي كان بمثابة نفضة لأمننة كلية ناجحة محتملة، غير أن جدل كبير ثار في الغرب، حول شرعية وأخلاقية إستخدام القوة العسكرية، سعياً لتحقيق حقوق الإنسان، خاصة مع المجازر التي حدثت في الصومال ورواندا.

كما كان هناك محاولة لأمننة البيئة، كموضوع مرجعي على الصعيد العالمي، بإعتبارها حاملة الشروط التي تدعم الحضارة الإنسانية، فضلاً عن الأمننة في القطاع الإجتماعي حول قضايا الهوية، كانت أغلبها على المستوى المحلي والوطني، مع التركيز على مسائل الأقليات والمهجرة والتعددية الثقافية²⁶.

ولقد لاقت جهود الأمننة هذه، نجاحاً كبيراً في إدراج هذه القضايا الأمنية على الأجندة السياسية، ولكن ليس إلى حد الوصول إلى الأمننة الكلية المهيمنة، لتأتي هجمات 11 سبتمبر 2001، التي أدت إلى نهاية مفاجئة لفترة ما بعد الحرب الباردة، وأدت إلى تحوّل كبير في الأجندة الأمنية، وبدا واضحاً أن أحداث 11 سبتمبر قامت بحل مشكلة العجز التهديدي للولايات المتحدة، حيث وفرت "الحرب على الإرهاب" أمننة مهيمنة، ركزت الولايات المتحدة عليها في سياستها الخارجية، لتجسيد ما يمكن وصفه "الأمننة من المنظور الأمريكي"، حيث إعتبرت الولايات المتحدة نفسها مالكة، أو على الأقل ممثلة لمستقبل البشرية، ونتيجة لذلك، لها حق وواجب الحديث والعمل من أجل الجنس البشري²⁷.

فقد كشف الخطاب الأمريكي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، عن عدة إدراكات وتوجهات إستراتيجية أساسية، من أهمها إدراك أن شبكة الإرهاب، وكل حكومة تدعمها، هي العدو الأول للولايات المتحدة الأمريكية، وبالتالي، لابد أن تُشنّ الحرب على الإرهاب، التي حرصت الإدارة الأمريكية على تصويرها أنها معركة الحضارة والخير، ضد البربرية والشر، كما حرصت على تأكيد إنقسام العالم إلى فريقين، مع وضد الولايات المتحدة، وإعتبرت أن الحرب على الإرهاب، هي مشروع عالمي شامل، ليس له حدود زمنية، ونصبت نفسها المسؤولة عن تحقيق العدالة في هذا العالم.

وعليه، يجادل "بوزان" *Buzan* أنه مع نهاية الحرب الباردة، برزت ظاهرة الإرهاب كنوع جديد من التهديدات العالمية، فقد تم تطير الحرب على الإرهاب من قبل الإدارة الأمريكية، في أعقاب أحداث 11 سبتمبر 2001، وفق منطلق "الأمننة الكلية"، حيث كان إنذار "جورج بوش الابن" *George W. Bush Jr.*

²⁵ Barry Buzan, "The War On Terrorism as the New Macrosecuritization?", paper presented for Oslo Workshop, February 2-4, 2006, p.5.

²⁶ Ibid., p.6.

²⁷ Ibid.

للعالم أنه "من لم يكن معنا فهو ضدنا"، كفيلا بخلق جو شبيه بذلك الذي كان سائدا خلال الحرب الباردة، أين وجد العالم نفسه مُخْتَاراً بين معسكرين، يُمَثِّل كل منهما أيديولوجية مختلفة²⁸.

إن اللجوء إلى المبادئ والمصالح الأمريكية، كما لو أنها عالمية، هو أمر متحذر في الحياة السياسية الأمريكية، الأمر الذي يعطي سياستها الأمنية، لهجة أخلاقية غير عادية، وهذا ما نلتهمسه في إنذار "بوش الإبن" إلى بقية المجتمع الدولي الذي ذكرناه، فيما يخص الحرب على الإرهاب، كما ورد في تصريح له: "إن مسؤوليتنا تُجَاه التاريخ واضحة، الرد على هذه الهجمات وتخليص العالم من الشر"²⁹.

لا شك أن الحرب على الإرهاب، شكلت تحولا جذريا في الأمنة المرتبكة، المختلطة والمتنوعة التي كانت سائدة في التسعينيات، وأعدت الأولوية الأمنية التقليدية للقطاع العسكري، بل وأعدت الحرب إلى مركز الصدارة، وقامت بإحياء رغبة القوى في التدخل على المستويين الإقليمي والمحلي، سعيا لتحقيق أهداف الحرب على الإرهاب، رغبةً عبّر عنها "بوش الإبن" بشكل واضح، في حديثه عن محور الشر، موجّها أصابع الإتهام إلى العراق وإيران وكوريا الشمالية³⁰.

ثانيا: الحرب على الإرهاب-الأمنة الكلية الجديدة.

1) أثر أحداث 11 سبتمبر على السياسة الدولية:

يمكن القول، بصفة عامة، أن الحرب على الإرهاب كانت فكرة ناجحة للأمنة الكلية³¹، ففكرة أن القاعدة وأيديولوجيتها تشكل تهديدا للحضارة الغربية، لقيت قبولا واسعا سواء خارج العالم الإسلامي أو داخله، فالجرب التي قادتها الولايات المتحدة ضد حركة الطالبان في أفغانستان بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، لاقت تأييدا واسع النطاق، ولقد تفاخر "بوش الإبن" بالائتلاف المؤيد للحرب على الإرهاب، بقوله في 2004:

"إن تعاون حلفاء أمريكا في الحرب على الإرهاب هو تعاون جدّ قوي، ونحن ممتنون لأكثر من ستين أمة، التي تدعم "مبادرة إنتشار الأمن" *Proliferation Security Initiative* لإعتراض الأسلحة غير المشروعة برا وبحرا وجوا، ونحن ممتنون لقوات أكثر من ثلاثين أمة، المتواجدة في العراق، وقوات حوالي أربعين أمة،

²⁸ Marianne Stone, Op. Cit, p.9.

²⁹ George W. Bush, **The National Security Strategy of the United States Of America**, Washington D.C , White House, September 2002.

³⁰ Barry Buzan, Op. cit., p.7.

³¹ Morten Kelstrup, "Globalisation and Societal Insecurity :The Securitization of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance", In Stephano Guzzini and Dietrich Jung(eds.), **Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research**, London, Routledge, 2004 , pp. 112, 113.

متواجدة في أفغانستان... لقد طلبنا من حلفائنا في الحرب ضد الإرهاب، القيام بأعمال صعبة، ولقد كانوا في مستوى مسؤولياتهم، ونحن فخورون بدعوتهم "أصدقاء"³².

يمكن أن تُرجع جزءا من نجاح الحرب على الإرهاب، إلى المخاوف الأمنية العديدة والطويلة الأمد، الناجمة عن النظام الليبرالي، لا سيما التجارة بالمخدرات والتكنولوجيات الخاصة بأسلحة الدمار الشامل، ذلك أن النظام الليبرالي الإقتصادي الدولي، يشجع فتح الحدود، غير أن هذا الإنفتاح له سلبيات تستغلها الفواعل غير الليبرالية³³، خاصة مع إمكانية إكتساب المنظمات الإرهابية للأسلحة النووية أو غيرها من أسلحة الدمار الشامل، وقد أعرب "بوش الإبن" عن ذلك في تصريح له عام 2002:

"الخطر الأكبر الذي يهدد أمتنا، يقع على مفترق الطرق بين التطرف والتكنولوجيا، وقد أعلن أعداؤنا صراحة، أنهم عازمون ومصممون على إكتساب أسلحة الدمار الشامل... لن تسمح الولايات المتحدة أن يتحقق ذلك..."³⁴.

وقد نصت "وثيقة الإستراتيجية الأمنية الأوربية" على: "إن إنتشار أسلحة الدمار الشامل، من المحتمل أن يكون أكبر تهديد لأمتنا... إن السيناريو الأكثر رعبا، هو أن نكتسب الجماعات الإرهابية هذه الأسلحة، فإذا ما تم ذلك، فإنه سيكون بإمكان مجموعة صغيرة أن تلحق ضررا، بمستوى الضرر الذي قد تلحقه الدول والجيش"³⁵.

لقد كان الربط بين الحرب على الإرهاب وإنتشار أسلحة الدمار الشامل، معيارا لنجاح الولايات المتحدة في تجسيد "مبادرة إنتشار الأمن" منذ 2003، على الرغم من التحفظات حول الإنفرادية الأمريكية، والمعارضة التي قامت ضدها بسبب غزوها العراق، والقلق حول مشروعية إعتراض التجارة، غير أن هذه المبادرة إستقطبت مشاركة أكثر من أربعين دولة³⁶.

³² George w.Bush, "President Bush Discusses Progress in the War on Terror", The White House, (12 July 2004). <http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/07/20040712-5.html>. (accessed: 28 Dec 2005).

³³ Barry Buzan, "The War on Terrorism as the New Macrosecuritization", Op.cit., p.8.

³⁴ George W.Bush, The National Security Strategy of the United States of America, Op.cit.

³⁵ Javier Solana, "A Secure Europe in a Better World :European Security Strategy", Paris : **The European Security Union Institute for Security Strategy**, 2003, pp.7,8

³⁶ Mark Valencia, "The Proliferation Security Initiative", **Adelphi Paper376**, London, IISS, 2005.

من ناحية أخرى، احتج حلف شمال الأطلسي، مباشرة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، ولأول مرة، بالمادة (05) من معاهدة الحلف³⁷، وذلك لشرعنة أمانة الحرب على الإرهاب، وقد بارك القادة الأوروبيون هذه الخطوة، حيث جاء على لسان الرئيس الفرنسي "جاك شيراك" *Jacque Chirac*: "إن فرنسا تدرك أن مكافحة الإرهاب على نحو فعال، لن يتم إلا من خلال التصميم والعمل الجماعي، وفرنسا ستفعل ما يجب القيام به"³⁸.

وجاء على لسان رئيس الوزراء البريطاني "توني بلير" *Tony Blair*: "إن هذا الإرهاب الجماعي هو الشر الجديد في عالمنا، ليس لأولئك الذين يمارسونه أي إعتبار للحرمات أو لقيمة حياة الإنسان، ونحن ديمقراطيات العالم، يجب أن نتعاون لدحره والقضاء عليه، هذه ليست معركة بين الولايات المتحدة والإرهاب، إنما معركة بين العالم الحر والديمقراطي، وبين الإرهاب، لذلك فنحن في بريطانيا،

قف جنباً إلى جنب مع أصدقائنا الأمريكيين، في هذه الساعة المأساوية، ونحن مثلهم، لن يهدأ لنا بال، حتى نطرد هذا الشر من عالمنا"³⁹.

أما الرئيس الروسي "فلاديمير بوتين" *Vladimir Putin*، فقد ربط في وقت لاحق، بين الحرب الانفصالية في شمال القوقاز، والحرب على الإرهاب، من خلال عبارات مثل تلك التي أعقبت حصار مدرسة بيسلان: "نحن نتعامل، ليس فقط مع أعمال إرهابية فردية ومعزولة، وإنما نحن نتعامل مع تدخل مباشر للإرهاب الدولي ضد روسيا، الذي يؤدي بحياة مواطنينا مرارا وتكرارا". وقال: "إن الرد على هذه الجرائم غير الإنسانية أينما وجدت، سواء أكان ذلك في لندن، نيويورك، موسكو، أو غيرها من البلدان، ينبغي أن تكون إدانة مطلقة، وينبغي على جميع الدول المتحضرة أن تتوحد لمكافحة الإرهاب الدولي"⁴⁰. ولقد لعبت الصين على نفس الوتر، من خلال الربط بين المقاومة الانفصالية في شمالها الشرقي، وبين شبكات الإرهاب الإسلامي الدولي.

³⁷تنص المادة (05) من معاهدة حلف شمال الأطلسي على مايلي: "إن الأطراف تعتبر أن أي هجوم مسلح ضد أي عضو منها سواء أكان ذلك في أوروبا أو أمريكا الشمالية، هو موجه ضد جميع أعضائها، وهو ما يلزمها بدعم الدولة أو الدول التي تكون محل الهجوم المسلح، ويجوز لها إتخاذ الإجراء الذي تراه مناسبا، بعد التنسيق فيما بينها، بما في ذلك استعمال القوة لأجل إعادة وضمان السلم في منطقة شمال الأطلسي، وهذا اعتمادا على المادة 51 من ميثاق منظمة الأمم المتحدة، التي تجيز حق الدفاع الفردي والجماعي. إن أي هجوم مسلح من هذا القبيل وأي إجراء متخذ سيبلغ لمجلس الأمن الذي يتخذ الإجراءات الضرورية لإعادة السلم والأمن الدوليين.

³⁸ Jacque Chirac, The Patriotic Resource, History, September 11, 2001.

<http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html>. (accessed: 31 Dec. 2005).

³⁹ Tony Blair, The Patriotic Resource, History :September 11, 2001.

<http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html>. (accessed: 31 Dec. 2005).

⁴⁰ Vladimir Putin, In Quotes :world Reaction, (Putin's respo,se to the July bombings in London), BBC News. <http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4660415.stm>. (accessed 09 Dec 2005).

وعلى ضوء ما تقدم، يمكن القول أنه خلال نصف العقد الذي تلا أحداث 11 سبتمبر 2001، حققت الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب تقدماً ملحوظاً، وحققت قبولاً واسعاً داخل المجتمع الدولي، حيث نجحت هذه الأمانة في تحديد تهديد مشترك، ألا وهو الإرهاب الدولي، أكثر من نجاحها في بناء موضوع مرجعي، غير أن إستمرارية هذا النجاح، يتوقف على الأحداث المقبلة، التي قد تعزز أو تضعف من الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب.

2) شروط تعزيز الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب:

لا يمكن بطبيعة الحال، التنبؤ بالأحداث إلى حد كبير، غير أنه بالتركيز فقط على الأحداث الأكثر احتمالاً وإرتباطاً بالحرب على الإرهاب، فإنه من الممكن التكهن بصورة منهجية، بتأثير الأحداث على شدة وديمومة أمانة الحرب على الإرهاب، وبالتالي يمكن القول أن هناك خمس أنواع من الأحداث التي من شأنها تعزيز أو إضعاف أمانة الحرب على الإرهاب:⁴¹

- تأثير خطط و/أو هجمات إرهابية أخرى (أو خطط أو إعتداءات تُنسب للإرهابيين).
- التزام الولايات المتحدة بأمانة الحرب على الإرهاب.
- شرعية الولايات المتحدة كزعيمة للأمانة داخل المجتمع الدولي.
- عدم تقبُّل وعدم مشروعية أمانة الحرب على الإرهاب ككل، وأمانة كل ما له علاقة بالحرب على الإرهاب.
- قوة أمانات منافسة للحرب على الإرهاب.

أ. تأثير خطط أو هجمات إرهابية أخرى:

إن الحدث الأبرز الذي له تأثير على ديمومة "أمانة الحرب على الإرهاب"، هو نجاح القاعدة ومقلديها وورثتها، في الحفاظ على مستوى كاف من الإعتداءات والإستفزات لتعزيز الأمانة، حيث يرى محللون أمثال *Paul Wilkinson* "بول ولكسون" أن الكفاح ضد تنظيم القاعدة، من المرجح أن يدوم لبضعة عقود مقبلة، ذلك أن شبكة القاعدة منتشرة في ستين بلداً، مما يجعل من تنظيم القاعدة، الشبكة الإرهابية غير الحكومية الأكثر إنتشاراً في التاريخ.⁴²

ورغم أنه من المستحيل، توقع كيف ستتبلور الأمور، غير أن الخيارات تتراوح على النحو التالي:⁴³

⁴¹ Barry Buzan, "The War On Terrorism as The New Macrosecuritization", Op.cit., p. 11.

⁴² Paul Willkinson, "International Terrorism :The Changing Threat and the EU's response", **Chaillot Paper84, Institute for Security Studies**, Paris, 2005, p.25.

⁴³ Barry Buzan, "The War on Terrorism as the New Macrosecuritization", Op.cit., pp. 11,12.

- أولاً التطبيع، أين يتلاشى التهديد الإرهابي، ويصبح جزءاً مقبولاً من مخاطر الحياة اليومية، وهذا قد يحدث بسبب فعالية التدابير المضادة لإحباط معظم الهجمات الإرهابية.
 - ثانياً التصعيد، أين يبقى التهديد الإرهابي قادراً بصورة دورية بل منتظمة، بالهجوم على أهداف سهلة، باستخدام أسلحة الدمار الشامل في أسوأ الحالات.
 - ثالثاً وهو الخيار الوسط، وهو ما عاشته بعض المدن الغربية ما بين 2001 و2005، أي قيام الإرهاب بمجمات متوسطة كافية للتسبب بإضطرابات محلية، وبعض القلق العام، لكن ليس إلى درجة تهديد الإقتصاد العالمي، أو التسبب في إضطرابات كبرى في العلاقة بين الدولة والمجتمع.
- من الواضح أن خيار التصعيد من شأنه أن يعزز "أمننة الحرب على الإرهاب"، أما خيار التطبيع، فمن المرجح أنه سيفعنها، أما الخيار الوسط، فمن الصعب الجزم ما إذا كان كافياً لإستمرار "أمننة الحرب على الإرهاب" أم على العكس من ذلك.

نشير في هذا السياق، أن المرء لا يستطيع إستبعاد إحتمال أن الدول التي لديها مصلحة في الحفاظ على "أمننة الحرب على الإرهاب" (روسيا، الصين، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية) قد تلجأ إلى القيام بأعمال إستفزازية لتقوية التهديد الإرهابي إذا ما ضعف، وهو ما سيعتقد به دائماً أصحاب نظرية المؤامرة، كما يمكن القول أن الدول بصفة عامة، وبعض الحكومات بصفة خاصة، تحتاج إلى تهديدات لتبرير وجودها، وإضفاء الشرعية على سياساتها، والحرب على الإرهاب تذهب في هذا الإتجاه.

ب. إلتزام الولايات المتحدة بأمننة الحرب على الإرهاب:

كانت الولايات المتحدة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، صاحبة المبادرة بالحرب على الإرهاب، مما يجعلها زعيمة لها، وإلتزامها بأمنيتها، سيكون عاملاً حاسماً في تعزيز أو فشل "الأمننة الكلية للحرب على الإرهاب"، وليس من شك، أن إلتزام الولايات المتحدة سيبقى قوياً⁴⁴.

يمكن ملاحظة مدى عمق تأثير أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال الخطابات اللاحقة التي صدرت عن إدارة "بوش الابن" فقد تكون هذه الإدارة، هي العامل الذي يؤدي إلى عدم شرعية أمننة الحرب على الإرهاب، فخطأها الفادح في غزوها للعراق، وفشلها كمتحتل بعد الإطاحة بصدام حسين، والسلوكات المروعة التي بدرت منها، والمتمثلة في تعذيب أسرى الحرب، والأضرار الواضحة للعيان التي تسببت بها، قد أضرت بسمعة الولايات المتحدة في الخارج، الأمر الذي كان كافياً للتشكيك في أمننة الحرب على الإرهاب، ببساطة من خلال ربطها بمهذه الإدارة⁴⁵.

⁴⁴ Ibid., p.12.

⁴⁵ Pierre Hassner, "The United States : The Empire of Force or The Force of Empire ?", **Chaillot Papers 10**, vol54, Paris :European Union Institute for Security Studies, 2002, pp.8,9.

إن المثير للإهتمام هو معرفة ما إذا كان التوافق الحالي حول الحاجة إلى تحسين الأمن الداخلي لكل من الولايات المتحدة، ولكن أيضا في الكثير من الدول الأخرى، سيصبح ثابتا أو أنه سيتعرض للإنتقاد بسبب التكاليف المالية وكذلك تكاليف الحرية المتزايدة وعدم فعالية الزيادة الدائمة لمراقبة الدولة لكل شيء.

إن رفض الكونغرس الأمريكي في أواخر سنة 2005، على قبول طلب إدارة بوش الابن، للحصول على تمديد طويل الأمد، لما سمي بـ *the Patriotic Act* ، والتتصت على المكالمات الهاتفية التي يجريها مواطني الولايات المتحدة الأمريكية، ربما هو مؤشر على ردود الفعل المتزايدة ضد الآثار المحلية والدولية التي نتجت عن أمنة الحرب على الإرهاب. ولكن، وكما ذكرنا سابقا، فإنه من غير الممكن التنبؤ بنتيجة كل ذلك، التي ستأثر، على الأرجح، بتطور التهديد الإرهابي، علما أن الأمريكيين، كغيرهم من المواطنين في الديمقراطيات الليبرالية، قد يتنازلون طواعية عن بعض من حرياتهم المدنية في أوقات الحرب.

ج. شرعية الولايات المتحدة كزعيمة للأمننة داخل المجتمع الدولي:

نححت الولايات المتحدة في قيادة "الأمننة الكلية للحرب الباردة" ضد الشيوعية بصفة عامة، وضد القوة العسكرية للإتحاد السوفييتي بصفة خاصة، وقد ساعدها في ذلك، القبول الواسع بما كزعيمة في الغرب عموما، خاصة دول أوروبا الغربية، وإلى حد ما حتى في العالم الثالث، بالإضافة إلى تركيا واليابان وكوريا الجنوبية، وكان سبب ذلك هو الخوف من الشيوعية والقوة العسكرية السوفياتية.

وللحرب على الإرهاب القدرة على إستقطاب تجمع أوسع نطاقا، يشمل ليس فقط الدول الغربية واليابان، ولكن أيضا دول رئيسية أخرى، مثل روسيا، الصين، والهند، وذلك لمعالجة صراعاتها الداخلية، ومع ذلك فإن المثير للجدال أن نلاحظ أن شرعية الولايات المتحدة كزعيمة، قد إنخفضت تحت قيادة بوش منذ عام 2000، فنتي القبطية الأحادية كمبرر للإنفرادية من قبل هذه الإدارة، قد صدم ونفر الكثير من حلفائها⁴⁶.

ويجادل "تيم دون" *Tim Dunne* أن إنفرادية الولايات المتحدة، قامت بإخراجها خارج المجتمع الدولي، رغم أنه غير متأكد ما إذا كان ذلك يعني تقلص المجتمع الدولي بفقدانه إحدى أعضائه، أو أن المجتمع الدولي أصبح أكثر هرمية، من خلال السلوك المهيمن لأحد أعضائه الأكثر قوة.

وقد أتى "مورتن كلسترب" *Morten Kelstrup* بصيغة أكثر وضوحا، فهو يرى أن النجاح في أمننة الحرب على الإرهاب، قد خلق "لحظة تكوينية" في النظام العالمي، نظام تسعى فيه الولايات المتحدة إلى "إستراتيجية جديدة" للإنفراد بالحكم فيه، هذه الإستراتيجية الجديدة ترفض التعددية التقليدية، وتفضل الإنفرادية المبنية على أساس القوة، ومن شأن هذا التحول، كما يجادل "دون" *Dunne* ، إخراج الولايات المتحدة خارج المجتمع الدولي، غير أن "كلسترب" *Kelstrup* أبدى قلقا من ناحية أن أمننة ناجحة ودائمة للحرب على الإرهاب، قد تكون قوية ما يكفي لإضفاء الشرعية على التحول نحو مجتمع دولي أكثر هرمية⁴⁷.

⁴⁶ Barry Buzan, Op.cit., p.13.

⁴⁷ Kelstrup, Op.cit., p-p 113-115.

بالتالي، إذا كانت ردود الفعل ضد كل من الإنفرادية الأمريكية، وسلوكها في الحرب على الإرهاب قد أخرجها خارج المجتمع الدولي، فإن كلا من مركز الولايات المتحدة الريادي والمجتمع الدولي على الصعيد العالمي، قد يضعف بشكل خطير.

من ناحية أخرى، إذا كانت الحرب على الإرهاب قوية ما يكفي لإضفاء الشرعية على مجتمع دولي أكثر هرمية، فإن زعامة الولايات المتحدة ستزداد قوة.

هناك خيار ثالث أتى به "بريس بارناتان" *Galia Press-Barnathan* الذي يرى أن الولايات المتحدة ستعود إلى الخط من جديد بعد إنحرافها عنه، وذلك راجع إلى المعارضة التي واجهتها بسبب ميلها إلى الإنفرادية، وعدم قدرتها على البقاء خارج المجتمع الدولي لفترة طويلة، الأمر الذي سيترتب عنه ضعف مركز الولايات المتحدة، بسبب فشلها في ترجمة قوتها، التي لا جدال فيها، إلى مجتمع دولي أكثر هرمية مبني على أساس من الشرعية⁴⁸.

د. عدم قبول وعدم مشروعية أمانة الحرب على الإرهاب وأمانة كل ما يرتبط بها:

رغم نجاح الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب في كثير من النواحي، غير أن ذلك لم يستثنها من المعارضة، وليست المعارضة ضد الأمانة العامة نفسها، بقدر ما هي ضد إطارها الحربي، خاصة فيما يتعلق بالممارسات التي تحاول الولايات المتحدة شرعنتها في إطار الحرب على الإرهاب، لا سيما ما يتعلق بطبيعة الأعمال المرتكبة في حالات الطوارئ، والتي تجيزها أمانة الحرب على الإرهاب، لدرجة أن هذه الحرب أصبحت مقترنة بأعمال تعارض مع القيم التي يسعى الغرب لتمثيلها ضد أمثال تنظيم القاعدة، فإذا ما الحرب على الإرهاب تعني نفي حقوق السجناء والتنكر لإتفاقيات جنيف، واستخدام أشكال عديدة من التعذيب كأساليب للإستجواب، وإعلان الولايات المتحدة عن حقها في مهاجمة الآخرين على أساس الإرتباط بالإرهاب، فضلا عن تقييد الحريات المدنية والإقتصادية بإسم الأمن الداخلي، فإن الكثير سيرى أن الحرب على الإرهاب تُضر بالعالم المتحضر أكثر من نفعها له⁴⁹، وهذا ما أوضحه "بول ولكنسون" *Paul Wilkinson* عندما قال: "إذا قمنا بتقويض أو تدمير حقوقنا وحرماننا التي إكتسبناها بشق الأنفس، بإسم الأمن ضد الإرهاب، فإننا سنهدى الإرهابيين نصرا، لم يكن بوسعهم الفوز به بالقنبلة والمسدس"⁵⁰.

تواجه الأمانة الكلية للحرب على الإرهاب نقطة ضعف أخرى، ذلك أنه عكس ما كان سائدا خلال الحرب الباردة، فإن الخصم في حالة الحرب على الإرهاب غير محدد، كما أن موضوع الأمانة لا يركز على قوة عظمى بديلة، ولا على أيديولوجية بديلة، لكن على قوة حالة الفوضى لأقليات تشعر بالإغتراب، إلى جانب حفنة من الحكومات المنبوذة، وقدرتهم على إستغلال الإفتتاح والتكنولوجيا، وفي بعض الأماكن عدم المساواة

⁴⁸ Galia Press-Barnathan, "The War Against Iraq and International Order: From Bull to Bush", *International Studies Review* 6, vol2, 2004, p-195-212.

⁴⁹ Barry Buzan, Op.cit., p15.

⁵⁰ Paul Wilkinson, Op.cit., p.25.

والظلم وفشل الدول الناتج عن الإقتصاد السياسي للنظام الغربي، فالتهديد الإرهابي يبدو أنه يفتقر إلى عمق التهديد الذي كان يتميز به التهديد السوفييتي والشيوعي.

بالإضافة إلى ذلك، تواجه أمانة الحرب على الإرهاب مشكل آخر مثير للجدل، يتمثل في أمانة كل ما له علاقة بالإرهاب، لا سيما شرعية الأعمال المرتكبة في هذه الحرب، والتي تتعارض مع القيم الغربية، الأمر الذي يهدد شرعية وجاذبية الأمانة على نطاق واسع، والخلاف الأكثر وضوحا في هذا السياق هو "غزو العراق"، وقد حاولت كل من الحكومة الأمريكية والبريطانية تبرير هذا الغزو، من خلال ربط نظام صدام حسين بكل من الإرهابيين وأسلحة الدمار الشامل، وكانت هذه الخطوة ناجحة داخل الولايات المتحدة، لكنها واجهت معارضة شديدة خارجها، مما أدى إلى إنشقاقات عديدة داخل الاتحاد الأوربي وحلف شمال الأطلسي⁵¹.

ويرى "ولكنسون" *Wilkinson* أن غزو العراق كان مجرد دعاية مجانية لبن لادن⁵²، وقد جادل "جون كيري" *John Kerry* خلال الإنتخابات الأمريكية عام 2004، أن غزو العراق كان مجرد تشتيت لجهود الحرب على الإرهاب⁵³، وبما أن الكارثة السياسية لا تزال مستمرة في العراق، فإنه من الصعب تحبب إستنتاج أن غزو العراق كان حماقة تكتيكية وإستراتيجية ذات أبعاد هائلة بالنسبة لمشكل الإرهاب الدولي الذي تمثله القاعدة، كما أن التدفق المستمر للأخبار السيئة من العراق، والتردد في البقاء أو الخروج، أضعف من شرعية أمانة الحرب على الإرهاب، وذلك يربطها بالقرارات السيئة وغير الناجحة لإدارة بوش الإين.

إن هذا النوع من الربط قام بتقوية النظرة على أن الحرب على الإرهاب، لا تمثل رد شرعي على تهديد حقيقي فحسب، ولكن أيضا أنها كانت مناورة من إدارة بوش الإين للتلاعب بصدمة أحداث 11 سبتمبر 2001 لخلق بيئة سياسية شديدة الأمانة *hypersecuritized* التي قد تساعدها على تحقيق أهدافها السياسية الراديكالية⁵⁴.

د. قوة أمنات أخرى منافسة للحرب على الإرهاب:

آخر تهديد واضح على إستمرارية الحرب على الإرهاب، هو إمكانية تجاوزها ودفعها إلى الخلف من قبل أمنات منافسة، تماما كما دفعت الحرب على الإرهاب مخاوف أخرى إلى الخلف بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

⁵¹ Barry Buzan, Op.cit, p.16.

⁵² Paul Wilkinson, Op.cit., p.21.

⁵³ Chicago Sun Times, "Bush, Kerry Clash on Iraq War", (30 Sept 2004).

<http://www.suntimes.com/output/news/01bush.html#>. (accessed: 26 Dec. 2005).

⁵⁴ Barry Buzan , Op.cit., p.17.

حيث تتنوع التهديدات التي قد تنافس أمننة الحرب على الإرهاب، فإرتفاع منسوب المياه، وإقتراب النيازك أو إنتشار وباء جديد، يمكن أن يضع بسهولة، الإهتمامات البيئية الأرضية على رأس أجندة الأمنة، لكن التهديد الأكثر احتمالا الذي تواجهه الحرب على الإرهاب كتهديد مهيمن على الأمنة الكلية، هو "صعود الصين"⁵⁵.

وتظهر "الأمنات الأمريكية" واضحة في وثيقة "إستراتيجية الأمن القومي الأمريكي" لسنة 2002، والتي تؤكد على نية الولايات المتحدة في الحفاظ على تفوقها العسكري على الآخرين، وعدم السماح ب بروز أي قطب آخر منافس لها، حتى لو كان صديقا.

من المحتمل أن زيادة القوة الصينية النسبية أو المطلقة، ووجود توتر بينها وبين الولايات المتحدة في جملة من الأمور (تايوان وحقوق الإنسان مثلا)، ستؤدي إلى هيمنة المخاوف الأمريكية، بشأن الصين، على الأمنة داخل الولايات المتحدة.

إن هذه الأمنة ستعيد جزئيا، الجو الذي كان سائدا في الحرب الباردة، بإعتبار الصين قوة عظمى محتملة، منافسة للفهم الأمريكي للأحادية القطبية، غير أن المثير للإهتمام هنا، هو أن الولايات المتحدة هي أكثر من سيتأثر بهذه "الأمنة المنافسة"، الأمر الذي سيؤثر بشدة على دورها كزعيمة لأمننة الحرب على الإرهاب، فمادام صعود الصين لا يهدد جيرانها أو الإستقرار العام للمجتمع الدولي، فإن الكثير سيرحب بذلك، بإستثناء الولايات المتحدة الأمريكية، فالعديد من الدول تدعم خطاب التعددية (روسيا، الهند، الصين، إيران، فرنسا، ماليزيا) مُعارضين بذلك، إعتبار الولايات المتحدة، القوة العظمى الوحيدة⁵⁶.

إن تم حدوث ذلك، فإنه من المحتمل أن يؤدي صعود الصين إلى إضعاف الأمنة الكلية للحرب على الإرهاب، بتراجعها في سُلّم أولويات الولايات المتحدة، وعدم إستبدالها بأمننة كلية أخرى، إلا إذا شكل صعود الصين تهديدا لجيرانها، فإنها ستشكل بذلك أساسا للأمنة الكلية.

3) نتائج ديمومة الأمنة الكلية للحرب على الإرهاب:

إنطلاقا من إفتراض الأحداث التي قد تعزز من الحرب على الإرهاب كتهديد مهيمن ودائم على الأمنة الكلية، فإن الشرط الأكثر احتمالا، هو أن تتمكن القاعدة ومثيلا لها من تصعيد وتيرة هجماتها على الغرب، فما نوع العواقب التي يمكن توقعها من خلال هذه النتيجة؟

إن الإحتمال الأوضح هو سيناريو *Kelstrup* ، الذي يشير إلى شرعنة شكل جديد للمجتمع الدولي، أكثر هرمية وهيمنة، مع قلة في المساواة فيما يخص السيادة والتعددية.

⁵⁵ Ibid.,p.18.

⁵⁶ Ibid.,p.19.

ولقد ركز "باري بوزان" *Barry Buzan* في دراسته لعام 2006، على التناقض الذي لا مفر منه، بين السعي وراء تحقيق الأمن الكلية للحرب على الإرهاب، والحفاظ على النظام السياسي والإقتصادي، المحلي والعالمي القائم على أساس المبادئ الليبرالية⁵⁷.

إن الخيار الوحيد الذي قد يجنب التناقض بين سياسات مكافحة الإرهاب والقيم الليبرالية، يتمثل في عدم أمننة الإرهاب، وجعله بدلا من ذلك، جزءا من السياسة العادية، وذلك كما اقترحه "بوزان" *Buzan*، والشرط الضروري لذلك، هو أن تتمكن الدولة والمجتمع من رفع قدرتها على إحتمال الضرر، كئتمن للإنتفاع والحرية، وقد تحدث "كنيث والتز" *Kenneth Waltz* على ذلك عندما قال: "إذا أردنا الحرية، علينا تقبل فكرة اللأمن"⁵⁸.

وبالتالي، يتم التعامل مع الإرهاب مثل التعامل مع حوادث المرور، مشكلة ببنوية تتم معالجتها من خلال سياسات عادية، فبالرغم من عدد الموتى الكبير، على المواطنين تقبل خطر التعرض للقتل، أو الإصابة بجروح من قبل الإرهابيين، بنفس الطريقة التي يتقبلون فيها وقوع حوادث النقل⁵⁹، أو غيرها من المخاطر اليومية التي يعلمها الناس ومستعدين لتحملها، ويمكن إعتبار هذا المفهوم ماثلا لعدم التفاوض مع الإرهابيين، لأن ذلك يشرعن قضيتهم⁶⁰.

ومع ذلك، فإنه من الناحية السياسية، لا يمكن لأي بلد تحمل هذا الخيار، ذلك أن آثار الإرهاب على المجتمع والأمن الكلية للحرب على الإرهاب، قد أدت إلى خسائر فادحة بالفعل، فالفكرة مثيرة للإهتمام، لكن ليس من المرجح أن تُطبّق. ويُقر "بوزان" *Buzan* أن كل الخيارات السياسية الأخرى تتطلب أمننة الإرهاب، وإتخاذ إجراءات طارئة لمحاولة مواجهته والقضاء عليه، وتندرج هذه الخيارات ضمن ثلاث أنواع رئيسية:

أ. العزل:

وذلك من خلال تقوية الأمن الداخلي للدولة، ضد تسلل الإرهابيين، وضد ضعف البنية التحتية في مواجهة هجمات الإرهابيين، غير أن منطق الأمن الداخلي يُقوّض بسرعة بعض المبادئ الأساسية من النظام الإقتصادي الليبرالي العالمي، الأمر الذي سيؤدي إلى تقييد حركة الناس لأغراض تجارية أو عملية أو فنية أو غيرها، من خلال تعزيز الرقابة على السفر والهجرة، وتقييد حركة تنقل البضائع بسبب الحاجة المتزايدة للتفتيش والتعقب، وفرض المزيد من الضوابط على تصدير التكنولوجيا ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل، وتقييد حرية تنقل الأموال بواسطة التدابير المتخذة لعرقلة شبكات الإرهابيين المالية⁶¹.

⁵⁷ Ibid.

⁵⁸ Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Reading Mass., Addison-Westley, 1979, p.112.

⁵⁹ Barry Buzan, Op.cit.p.20.

⁶⁰ Marianne Stone, Op.cit.p.9.

⁶¹ Barry Buzan, Op.cit.,p.21.

إن تشديد الرقابة على الحدود، سيؤدي إلى تقويض بعض مبادئ الليبرالية الاقتصادية، والحجة نفسها تنطبق على المقايضة بين تعزيز الرقابة بموجب الحرب على الإرهاب، والحريات المدنية التي تعتبر جزءا من الموضوع المرجعي الأساسي في الحضارة الغربية⁶².

ب. القمع:

وذلك من خلال محاولة القضاء على الإرهاب من خلال الشرطة و/أو العمل العسكري، وهو ما يعتبر أقصى حد يمكن أن تبلغه الحرب على الإرهاب، والذي يشمل مجموعة واسعة من النشاطات، من إسقاط دول بكاملها (مثل أفغانستان والعراق)، ومن خلال الإحتلال المتواصل (مثل إحتلال إسرائيل للضفة الغربية وقطاع غزة)، وعمليات البحث العسكرية والهجمات على القواعد الإرهابية (كالهجوم على باكستان، أفغانستان ما بعد الطالبان، الفلبين)، إلى عمليات الإغتيال المستهدفة (على سبيل المثال السياسة الإسرائيلية ضد حركة حماس)، والإعتقال التعسفي والإحتجاز (لا سيما المعتقل العسكري الأمريكي غير القانوني في خليج غوانتانامو وفي أماكن أخرى)⁶³.

وبالتالي، فإن هذه الحرب تُقوّض الحريات المدنية والسلام والإنتفاخ الذي يستلزمه النظام الاقتصادي الليبرالي العالمي، وكما تبينه الممارسة فهي تُقوّض من إلتزام الولايات المتحدة بحماية حقوق الإنسان.

ج. تحقيق المساواة:

وذلك إنطلاقا من إفتراض أن الأسباب الجذرية للإرهاب، تكمن في عدم المساواة والظلم الناتج عن كل من إرث تاريخ البشرية ومميزات إقتصاد السوق، وبالتالي يجب تدارك ومعالجة هذه الأسباب التي تعزز الإرهاب.

وليس إنشغال "بوزان" *Buzan* هنا، بالجدال فيما إذا كانت هذه الفرضية صحيحة أم لا، بل أن وجهة نظره تتجه إلى القول أنه لا يمكن تجنب تقويض الأسس التي يقوم عليها إقتصاد السوق التنافسي، إذا ما إتبعت سياسة لمعالجة هذه الأسباب، بإعادة التوزيع المطلوبة، ستضع الأولويات السياسية فوق منطق السوق الحر، وذلك سيؤدي إلى إضعاف القوة الدافعة للمشروع الليبرالي، فإذا ما كانت عدم المساواة مصدر للإرهاب، فإن الإقتصاد الليبرالي الجديد لن يوفر حلا سريعا بخصوص ذلك⁶⁴.

خاتمة:

⁶² Jef Hyusmans, "Minding Exceptions: The Politics of Insecurity and Liberal Democracy", *Contemporary Political Theory* 3, 2004, p-p.321-341.

⁶³ Barry Buzan, Op.cit., pp.20,21.

⁶⁴ Ibid., pp.21,22.

يبدو أن إستمرار الحرب على الإرهاب كأمننة كلية، أمر مشكوك فيه، على الرغم أنه من الصعب التنبأ بنتائج العوامل المذكورة سابقا، وهذا يمكن أن يحدث إذا ما قام الإرهاب بتصعيد هجماته، ولكن بالنظر إلى عدد من الأشياء، فإن حظوظ ديمومة الحرب على الإرهاب، لا تبدو واعدة.

كما يرى "باري بوزان" *Barry Buzan* أن الإرهاب يشكل تهديدا مزدوجا بالنسبة للمجتمعات الديمقراطية الليبرالية، يتمثل في الهجمات المباشرة للإرهاب من جهة، ونتائج الإجراءات المضادة المتخذة من جهة أخرى. وفي حالة إستحالة القضاء على الإرهاب، كما هو الحال على الأرجح، فإن ذلك سيؤدي لا محالة، إلى تقويض الممارسات والقيم الليبرالية، فإذا كانت الأولوية هي المحافظة على هذه القيم، فإن الحل الذي إقترحه "بوزان" *Buzan*، هو تعلم كيفية العيش مع الإرهاب بوصفه خطر يومي، في الوقت الذي تتواصل فيه التدابير المضادة.

إن هذه الإستراتيجية ممكنة، من حيث المبدأ، ولكن في حالة ما إذا شكل الإرهاب مشكلة على المدى الطويل، كما قد يكون الحال بالنسبة للمجتمعات الصناعية المتقدمة، فإن مثل هذه الإستراتيجية تتطلب مستوى من التطور الديمقراطي والإلتزام، أعلى من كل ما شهدناه إلى اليوم، ويضيف "بوزان" *Buzan* أن أوروبا، في هذه الحالة، والتي تعلمت بالفعل العيش في ظل وجود درجة من التهديد الإرهابي، قد تقدم من خلال تجربتها، أكثر مما قد تقدمه الولايات المتحدة الأمريكية، المدفوعة أكثر من خلال متطلبات الأمن القومي المتزايدة.

قائمة المراجع:

← الكتب:

- 1) Barry Buzan and Lene Hansen, **The Evolution of International Security Studies**, (Cambridge University Press :UK),2009.
- 2) Barry Buzan, Ole Waever and Jaap De Wilde, **Security :A New Framework for Analysis**, (USA :Lynne Rienner Publisher,Boulder, Colorado), 1998.
- 3) Bill McSweeney, **Security, Identity and Interests : A Sociology of International Relations**, (UK :Cambridge University Press), 2004.
- 4) Kenneth Waltz, **Theory of International Politics**, Reading Mass, Addison-Westley, 1979.

← المقالات والدراسات:

- 5) Barry Buzan, "The War On Terrorism as The New Macrosecuritization ?", paper presented for **Oslo Workshop**, February 2-4, 2006.
- 6) Galia Press-Barnathan, "The War Against Iraq and International Order : From Bull to Bush", **International Studies Review**, 2004.
- 7) Giovanni Arcudi, "La Sécurité entre Permanence et Changement", **Institut Universitaire de Hautes Etudes International**, Genève.

- 8) Helena Carrapiço, "Chasing Mariages ?Reflections on Concepts of Security Through The Study of Securitization of Organized Crime", **International Studies Association**, San Francisco, (March : 2008).
- 9) Javier Solana, "A Secure Europe In a Better World : European Security Strategy", Paris : **The European Security Union Institute for Security Strategy**, 2003.
- 10) Jef Hyusmans, "Minding Exceptions : The Politics of Insecurity and Liberal Democracy", **Contemporary Political Theory** 3, 2004.
- 11) Keith Krause and Michael C. Williams, "Broadening The Agenda of Security Studies : Politics and Methods", **Mershon International Studies Review** 2, (October : 1996).
- 12) Lenka Dojcanova, "Revealing Copenhagen Weaknesses : Applicability of Securitization Theory to Environmental Security, **Uppsala University**, Department of Government, (May : 2012).
- 13) Marianne Stone, "Security According to Buzan : A Comprehensive Security Analysis", **Security Paper Series1**, Columbia University :School of International and Public Affairs, (Spring : 2009).
- 14) Mark Valencia, "The Proliferation Security Initiative" **Adelphi Paper 376**, London, IISS, 2005.
- 15) Matt McDonalds, "Constructivism", In Paul D. Williams (Ed.), **Security Studies :An Introduction**, New York : Routledge, 2008.
- 16) Morten Kelstrup, "Globalization and Societal Insecurity :The Securitization of Terrorism and Competing Strategies for Global Governance", In Stephano Guzzini and Dietrich Jung (Ed.), **Contemporary Security Analysis and Copenhagen Peace Research**, London, Routledge, 2004.
- 17) Ole Waever, "Securitization and Desecuritization", In Ronnie D. Lipshutz (Ed.), **On Security**, New York : Columbia University Press, 1998.
- 18) Ole Waever, "Aberytwyth, Paris, Copenhagen New Schools in Security Theory and The Origins Between Core and Periphery", paper presented at **The ISA Conference**, Montréal, 2004.
- 19) Paul Wilkinson, "International Terrorism : The Changing Threat and The EU's Response", **Chaillot Paper 84**, Institute for Security Studies, Paris, 2005.
- 20) Pierre Hassner, "The United States : The Empire of Force or The Force of Empire ?", **Chaillot Paper 10** , vol 54, Paris : European Union Institute for Security Studies, 2002.
- 21) Rita Taurek, "Securitization Theory and Securitization Studies", **Journal of International Relations and Development** 9, 2006.
- 22) Trombetta J.M, "Rethinking The Securitization of The Environment, Old Beliefs, New Insights", In Balzacq.T.(Ed.), **Securitization Theory, How Security Problems Emerge and Dissolve**, Oxon : Routledge, 2011.

رسائل ومذكرات: <

23) قسم سليم، الإتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن عبر منظارات العلاقة الدولية،

مذكرة ماجستير، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر -3-، 2010.

الوثائق: <

• باللغة العربية:

24) معاهدة حلف شمال الأطلسي.

• باللغة الأجنبية:

- 25) George W.Bush, **The National Security Strategy of The United States of America**, Washington D.C, White House, September, 2002.

المقالات المنشورة على مواقع الإنترنت: <

- 26) Chicago Sun Times, "Bush, Kerry Clash On Iraq War", (30 September 2004).
<http://www.suntimes.com/output/news/01bush.html#>. (accessed: 26 Dec. 2005).
- 27) George W.Bush, "President Bush Discusses Progress in The War On Terror", The White House, (12 July 2004).
<http://www.whitehouse.gov/news/releases/2004/07/20040712-5.html>.(accessed 28 Dec 2005).
- 28) Jacque Chirac, The Patriotic Resourse, History : September 11,2001.
<http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html>. (accessed: 31 Dec. 2005).
- 29) Tony Blair, The Patriotic Resourse, History : September 11,2001.
<http://www.patriotresource.com/wtc/intl/0911/france.html>. (accessed: 31 Dec. 2005).

Vladimir Putin, In Quotes : World Reaction, (Putin's Response to The July Bombings In London), BBC News.
<http://news.bbc.co.uk/1/hi/world/europe/4660415.stm>. (accessed 09 Dec 2005).